

## ورطة اللصوص الكبار

العلم

2007-02-01

عبد الله البقالي

إن تزوير الانتخابات وتركيب الأغليات وإفراز مؤسسات للزينة فقط والتنضيق على الإعلام والأحزاب والنقابات والمجتمع المدني كان الهدف منه إلغاء أي دور للمراقبة، إنهم كانوا يفسدون السياسة ليعيثوا في المجتمع فسادا.

أخيرا تمكنت قوانين التصريح بالممتلكات من الإفلات من يد الميت التي رقدت فوقها طيلة كل هذه السنين، وأخيرا بدأ دفء الشعور بالاطمئنان على مصير المال العام يدب في جسد كل مغربي.

إنها نقطة حسنة نسجلها للحكومة التي تكون بهذا الإنجاز قد وضعت قاطرة تخليق الحياة العامة فوق السكة السالكة ولم تعد تكتفي بمبادرات بائسة لم تكن تشكل إلا ذر مزيد من الرماد على العيون. وتاما كما نغضب حينما نكتب عما هو سلبي فإننا نعتز بالكتابة عما هو إيجابي، وهذه شروط النزاهة، وقناعتنا مؤكدة في أن مصداقية انتقادنا لما هو سيء وسلبي تجد جذورها في تسجيل ما تراكمه البلاد من إيجابيات. أخيرا إذن تخلصت قوانين التصريح بالممتلكات من ريقة حصار عنيف طوقها طيلة سنين مضت، رغم المحاولات العديدة التي بذلت إلا أنها لم تنجح في إخراجها من غرفة الإنعاش التي كانت تلفظ أنفاسها فيها.

يتذكر الرأي العام أن البرلمان في طبيعته القديمة كان قد صادق خلال بداية التسعينيات من القرن الماضي على قانون التصريح بالممتلكات، وخاضت المعارضة آنذاك التي كانت تتشكل أساسا من أحزاب الكتلة الديمقراطية حربا ضروسا من أجل تجويد هذا القانون الذي ولد ميتا، خرج إلى الوجود جسدا بدون روح، حيث كان يكتفي بالتنصيص على التصريح بالممتلكات دون أن يرتب أي جزء على المخالفين ودون أن يتضمن أية إشارة إلى ما يتعلق بما بعد التصريح، لذلك لم يجد المسيئون للمال العام ما يجرهم في هذا القانون، الذي كان قد استثنى الأزواج والأبناء من التصريح، وكأنه كان يتوافق تماما مع الأذكىاء من لصوصنا الكبار الذين كانوا يتحايلون بتسجيل جزء كبير من الممتلكات التي راكموها في ظروف مشبوهة باسم الزوجات أو الأبناء، وحتى إذا ما تغيرت أحوال الدنيا وتمت مساءلتهم تجدهم فقراء معوزين، ولنا من الأدلة ما يكفي للتأكيد على هذا الأمر.

ولكن شاءت أقدار السياسة في المغرب أن يبقى القانون على حاله، وفشلت المعارضة آنذاك في تغيير مضامينه، وفهم أنه لم يكن مقبولا الذهاب بعيدا في مراقبة المال العام، فالمهم في ذلك الزمن كان ينحصر في وضع الخطوة الأولى وليس مهما التقدم أكثر من ذلك؟

وجاءت حكومة الأستاذ عبد الرحمان اليوسفي في طبيعتها الأولى وبذلت جهود أخرى، سجلت أهمها في وزارة الوظيفة العمومية والإصلاح الإداري التي كان يديرها حزب الاستقلال، وقدم مشروع قانون في هذا الصدد لكن ثلاجة الحكومة «الأمانة العامة» كان لها رأي آخر واحتفظت بالمشروع إلى أن كاد أن يفارق الحياة بسبب التجمد، وكانت الأمانة العامة للحكومة «وأعتقد أنها لاتزال تقوم بهذا الدور» تنفذ وظيفة رئيسية أوكلت إليها وتهم التصدي لأية محاولة متحمسة تزيد من الوتيرة المحددة سلفا وتتجاوز السقف المرسوم لكل مرحلة، موكول إليها ضبط وتيرة التشريع التي يجب أن تحترم الخطوط المرسومة، وتحديد حتى إيقاع هذا التشريع تجنباً من أن يضخ زيتا أكثر في متحرك العملية السياسية السائدة في البلاد.

وكادت هذه الحقيقة الغائبة أن تفجر الوضع خلال أكثر من مناسبة.

اليوم تعيد الحكومة الاعتبار لهذه القضية البالغة الأهمية بتشريع قوانين تداركت الثغرات الكبيرة التي كانت تتسرب منها مياه كثيرة، من خلال توسيع لائحة المعنيين بالتصريح لتشمل كل من

لهم علاقة بالمال العام ونريد نحن يجب أن تشمل كل من لهم علاقة أيضا بالرشوة والإثراء غير المشروع، لذلك لا نرى جدوى في استثناء أي موظف أينما كان وكيفما كان، في الأمن، في القضاء، في الجمارك، في التعليم، في التكوين، في مختلف الإدارات.

نعم، إن القوانين الجديدة انتبهت إلى التحايل الذي يلجأ إليه المصرح قصد المغالطة بتسجيل الممتلكات باسم الأبناء والأزواج، لكنه اكتفى بالتصريح بما يدبره المصرح باسم الأبناء البالغين والقاصرين والأزواج، لذلك نرى من الضروري إدراج كل ما يملكه هؤلاء وليس فقط ما يدبره الزوج باسم الزوجات أو الأبناء، فمن الواضح أن ذكاء اللصوص خصوصا الكبار قادر على الإفلات من هذه المحاصرة بتسجيل ما يراكموه بطرق غير مشروعة باسم الأبناء والأزواج دون أن يتكفلوا بتدبير هذه الممتلكات بالنيابة، فبركة الزوجات كافية في هذا الصدد.

ومهم جدا أن تنص القوانين الجديدة على مساطر متابعة المصرح ما بعد التصريح، فلم يعد كافيا الاطمئنان إلى إجراء عديم الجدوى والفعالية، بل أضحي المصرح بعد إعمال هذه القوانين متيقنا من أن هناك متابعة لما سيصرح به وهناك مقارنة بين ما كان يملك قبل تحمل المسؤولية وما بعدها، وهناك رئيس المجلس الأعلى للحسابات الذي سيوجه إليه إنذارا وبعد ذلك سيجيل الملف على الوكيل العام بنفس المحكمة الذي يحيله بدوره على المجلس الدستوري أو على القضاء إذا ما اقتنع بوجود مخالفات ومغالطات أو لأن الشخص المعني امتنع عن التصريح. وسواء في المجلس الدستوري أو في القضاء فإن ترتيب الجزاء يصبح مؤكدا إذا ما تأكد ما اقتنع به وكيل الملك لدى المجلس الأعلى للحسابات.

إن الحكومة قامت بعمل إيجابي على هذا المستوى ويرتقب أن تحال مشاريع القوانين على البرلمان بعد مصادقة المجلس الوزاري عليها، ويفهم من خلال إغفال هذه المشاريع دعوة البرلمانيين الحاليين إلى التصريح أن هذه القوانين ستكون جاهزة مع انتهاء الولاية التشريعية الحالية، ويبقى الرهان على غرفتي البرلمان في أن تتدارك ما أشرنا إليه من نقائص التي لا تقلل بأية حال من الأحوال من أهمية التشريع الجديد.

وعلى هذا المستوى نتطلع إلى أن تتمسك أحزابنا الوطنية الديمقراطية بما كانت قد ناضلت من أجله خلال تشريع القانون الحالي غير المأسوف على رحيله خصوصا ما يتعلق بالتصريح بممتلكات الأبناء والأزواج.

يحلم المغاربة بتطهير المجتمع من اللصوص الكبار الذين أتاح لهم الزمن السياسي الرديء مراكمة الثراء غير المشروع، واستنزاف خطير لمصادر الثروة الوطنية التي سخرت لخدمة أقلية محظوظة جدا من المغاربة على حساب الغالبية العظمى التي وجدت نفسها فريسة للفقر والتهميش والاقصاء والعوز. وتعطلت بذلك أية إمكانية في توظيف هذه المصادر لخدمة التنمية الشاملة والمستدامة.

من المحقق فإن تزوير الانتخابات وتركيب الأغلبية وإفراز مؤسسات دستورية شكلية تصلح للواجهة فقط والتضييق على الإعلام وعلى المجتمع المدني وتقزيم دور الأحزاب والنيابات كان الهدف منه إلغاء أي دور لكل هذه المؤسسات في مراقبة مصادر الثروة وحماية المال العام، إنهم كانوا يفسدون السياسة والمؤسسات ليعيثوا فسادا في المجتمع، غير أبهين بأية مراقبة.

يتطلع المغاربة اليوم إذن إلى ألا يتكرر هذا المغرب الذي استنزفوه، دمروه، أتوا على الأخضر واليابس فيه، ولسنا في حاجة إلى دليل، لأنه يكفي أن نسأل كثيرا من مسؤولينا صغيرهم وكبيرهم:

من أين لك بكل هذا؟